الدليل العقلي على إمامة علي عليه السلام

(٤٩)

فهرس العناوين

كلمة المركز ...٧

تمهيد ...٩

الفصل الأوّل

الأوصاف المجمع عليها في الإمام ...١٣

الشروط المجمع عليها ...١٦

الاوّل: العلم ...١٦

الثاني: العدالة ...١٦

الثالث: الشجاعة ...١٧

شروط الإمامة وموقف العلماء ...١٧

اعتبار هذه الصفات المذكورة بالعقل ...١٩

الفصل الثاني

الأوصاف المجمع عليها في أمير المؤمنين علي عليه السلام ...**٢٣**

الصفة الأولى: العلم...٢٥

حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» ...٢٦

حديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها» ...٢٩

حديث «أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي» ...٣١

حديث «عليّ هو الأُذن الواعية» ...٣٢

حديث أقضاكم علي عليه السلام ...٣٣

كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي عليه السلام ...٣٥

جهل المشايخ وأعلام الصحابة ...٣٦

رواية «لولا عليّ لهلك عمر» ...٣٩

الإمام علي عليه السلام وانتشار العلوم الإسلاميّة بالبلاد ...٤١
توفّر الشرط الأوّل في علي عليه السلام ...٤٢
الصفة الثانية: العدالة ...٤٥
توفّر الشرط الثاني في علي عليه السلام ...٤٥
الصفة الثالثة: الشجاعة ...٤٦
توفّر الشرط الثالث في علي عليه السلام ...٤٧
خاتمة المطاف ...٥٢
مسألة تقدّم المفضول على الفاضل ...٥٣
فهرس المصادر ...٥٧

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقليّة من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الإسلاميّة) بإخراج سلسلة علميّة ـ عقائديّة، متنوّعة، تميّزت بجامعيّتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان **إعرف الحق تعرف أهله**، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقّق آية الله الحاج السيّد علي الحسيني الميلاني دام ظلّه.

آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيّام الّتي كثرت فيها الشبهات، وازدادت الانحرافات، سائلين الله عزّ وجلّ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله ربّ العالمين.

مركز الحقائق الاسلاميّة

تمهيد

الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأوّلين والآخرين.

يقول الله سبحانه وتعالى:

(أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي إِلاّ أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)[1].

الحقّ في اللغة بمعنى الثبوت[2]، **(أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ)** أي: أفمن يهدي إلى الأُمور الثابتة القطعيّة اليقينيّة، هذا الّذي يهدي إلى الواقع، **(أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ)** أم الّذي لا يهتدي **(إِلاّ أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)**؟

هذا الّذي يقوله الله سبحانه وتعالى إرشاد إلى قاعدة عقليّة قطعيّة عند جميع العقلاء من مسلمين وغير مسلمين، إنّهم إذا أرادوا الوصول إلى أمر واقع وإلى حقيقة من الحقائق، يهتدون بمن يعلم بتلك الحقيقة ويهدي ويوصل الإنسان إلى تلك الحقيقة، يرجعون إلى هكذا شخص.

أمّا الّذي ليس بمهدي، ليس بعارف بالحقيقة، الّذي لا يهتدي إلى الواقع، كيف يمكن أن يكون هادياً للآخرين إلى الواقع؟

ومن هنا قرّر العلماء من الفريقين على أنّ العقائد يجب أن يتوصّل إليها الإنسان بالقطع واليقين، ولا يكفي في العقيدة الظنّ والتقليد، ويقول الله سبحانه وتعالى: **(إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا)**[3].

لأنّ الظنّ لا يغني من الواقعيّات شيئاً، والمطلوب في الواقعيّات والأُمور الحقيقيّة القطع واليقين، ولا يكفي فيها الظنّ والأخذ بأقوال الآخرين.

هذه قاعدة عقليّة، والقرآن الكريم يشير ويرشد إلى هذه القاعدة العقليّة القطعيّة.

وحينئذ إذا دار الأمر بين رجلين أحدهما مهتدي ويمكنه هداية الآخرين إلى العقائد الحقّة والأُمور الواقعيّة، والشخص الآخر يحتاج إلى من يهديه ويرشده ويأخذ بيده، كيف يمكن الحكم بالاهتداء وبأخذ الحقائق والواقعيّات ممّن هو بنفسه يحتاج إلى من يهديه؟

---

١ . سورة يونس: الآية ٣٥.

٢ . راجع: **المفردات في غريب القرآن**: ٢٤٦، **لسان العرب**: ١٠ / ٤٩، **أساس البلاغة**: ٢٠٣.

٣ . سورة يونس: الآية ٣٦ وسورة النجم: الآية ٢٨.

فإذن نحن نعتقد بأنّ الإمامة أمر لا يكون إلاّ من الله سبحانه وتعالى. فالإمامة جعل ونصب من الله سبحانه وتعالى، ولا فرق بين الإمامة والنبوّة من هذه الحيثيّة، وحينئذ نحتاج في معرفة الإمام وتعيّنه إلى نصٍّ قطعي، أو إلى أدلّة تقتضي أن يكون الشخص هو الإمام، لكونه مهتدياً وهادياً.

وأيضاً، لو قام الدليل على عصمة شخص أو أشخاص، فإنّ العصمة إنْ وجدت في شخص لا يجوّز العقل الاهتداء بغير هذا الشخص مع وجوده، والتمكّن منه ولو بالواسطة.

فلذا جعلنا الإمامة إمّا بالنص وإمّا بالعقل، والنص إمّا من الكتاب، وإمّا من السنّة القطعيّة.

ولا يخفى أنّ الأدلّة اللفظيّة على إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام كثيرة وكان حديث المنزلة آخر الأدلّة اللفظيّة الّتي بحثنا عنها دليلاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من الجهات الثلاثة جميعاً، فلقد كان هذا الحديث نصّاً في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ودليلاً على عصمته وأفضليّته عليه السلام من سائر الصحابة.

ولكن البحث في هذه الرسالة هو الإستدلال بما يحكم به العقل أي الدليل العقلي على إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام وقد وضعنا هذه البحث في فصلين:

الفصل الأوّل: الأوصاف المجمع عليها في الإمام.

الفصل الثاني: الأوصاف المجمع عليها في أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به أهل الفضل والتحقيق وبالله التوفيق.

علي الحسيني الميلاني

الفصل الأوّل

الأوصاف المجمع عليها في الإمام

من أهمّ كتب العقائد والكلام عند أهل السنّة كتاب: **المواقف في علم الكلام** للقاضي الإيجي، و**شرح المواقف** للشريف الجرجاني، و**شرح القوشجي على التجريد**، و**شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازاني، و**شرح العقائد النسفيّة**، وغير هذه الكتب الّتي هي من أُمّهات كتب العقيدة والكلام عند أهل السنّة.

إنّ علماء أهل السنّة يذكرون في هذه الكتب وفي المباحث المتعلّقة بالإمام فصولاً، منها:

إنّ نصب الإمام إنّما يكون بالاختيار، وليس بيد الله سبحانه وتعالى، خلافاً للإماميّة.

وإذا كان نصب الإمام عندهم بالاختيار، فإنّهم يذكرون في فصل آخر الشروط الّتي يجب توفّرها في الإمام حتّى يُختار للإمامة.

والفصل الّذي يذكرون فيه شروط الإمام، أو أوصافه، يذكرون هناك أوصافاً ويقسّمونها إلى قسمين:

١ . قسم قالوا بأنّها أوصاف مجمع عليها.

٢ . قسم هي أوصاف وقع الخلاف فيها.

نحن نبحث الآن على ضوء تلك الشروط الّتي ذكروها علماء أهل السنّة على مسلكهم في تعيين الإمام وهو الاختيار; تلك الشروط

المجمع عليها بينهم; الشروط الّتي ذكروها وأوجبوا توفّرها في الإمام كي يختار إماماً على المسلمين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وأيضاً نبحث معهم بغضّ النظر عن مسلكنا في تعيين الإمام، وهو أنّه بيد الله سبحانه وتعالى; بل نبحث معهم على مسلكهم، وعلى ضوء ذلك القسم من الأوصاف الّتي نصّوا على ضرورة وجودها للإمام بالإجماع.

الشروط المجمع عليها

فنقول: ما هي تلك الشروط والأوصاف الّتي أجمعوا على ضرورة وجودها في الإمام حتّى يختار إماماً؟

تلك الشروط المجمع عليها بينهم ثلاثة:

الاوّل: العلم

الشرط الأوّل للإمام أن يكون عالماً بالأُصول والفروع، بحيث يمكنه إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، ودفع الشبهات الواردة من الآخرين، بأن يدافع عن هذا الدين من الناحية الفكريّة. وأيضاً يمكنه دفع الشبهات والإشكالات الواردة في أُصول الدين وفروعه من المخالفين.

الثاني: العدالة

الشرط الثاني للإمام أن يكون عادلاً في أحكامه، وسيرته وسلوكه مع الناس; أي أن يكون عادلاً في أحكامه عندما يتصدّى رفع نزاع بين المسلمين، وعندما يريد أن يقسّم بينهم بيت المال، وفي تصرّفاته المختلفة المتعلّقة بالشؤون الشخصيّة والعامّة.

الثالث: الشجاعة

الشرط الثالث للإمام أن يكون شجاعاً، بحيث يمكنه تجهيز الجيوش، والوقوف أمام هجمات الأعداء، والدفاع عن حوزة الدين وعن بيضة الإسلام والمسلمين.

هذه هي الشروط المتّفقة عند أهل السنّة، الّتي يجب توفّرها في الشخص حتّى يمكن اختياره للإمامة على مسلكهم من أنّ الإمامة تكون بالاختيار.

شروط الإمامة وموقف العلماء

من تلك الكتب الّتي أشرنا إليها كتاب **المواقف وشرح المواقف في علم الكلام**، وقد قال الإيجي ما نصّه:

«المقصد الثاني: في شروط الإمامة.

الجمهور على أنّ أهل الإمامة ومستحقّها من هو مجتهد في الأُصول والفروع ليقوم بأُمور الدين، متمكّناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينيّة، مستقلاً بالفتوى في النوازل وأحكام الوقائع نصّاً واستنباطاً، لأن أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصمات، ولن يتمّ ذلك بدون هذا الشرط»[٤].

إذن، الشرط الأوّل: أن يكون الإمام عالماً مجتهداً بتعبيره هو في الأُصول والفروع، ليقوم بأُمور الدين، وليكون متمكّناً من إقامة الحجج والبراهين، ودفع الشبه المتوجّهة إلى العقائد من قبل المخالفين.

الشرط الثاني: «ذو رأي وبصارة، بتدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور، ليقوم بأُمور الملك، شجاع قوي القلب ليقوى على الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك»[٥].

لاحفظوا بدقّة ولا تفوتنّكم الكلمات الموجودة في هذا النصّ، وكما أشرنا كتاب **المواقف وشرح المواقف** من أهمّ كتب أهل السنّة في علم الكلام، فالشرط الثاني هو الشجاعة.

«وقيل في مقابل قول الجمهور: لا يشترط في الإمامة هذه الصفات، لأنّها لا توجد الآن مجتمعة».

وكتاب **المواقف** إنّما أُلّف في القرن السابع أو الثامن من الهجرة، وهذه الصفات غير مجتمعة في الحكّام في ذلك الوقت، إذن، يجب عليهم أن يرفعوا اليد عن اعتبارها في الإمام، ويقولوا بإمامة من لم يكن بعالم أو لم يكن بشجاع، وحتّى من يكون فاسقاً فاجراً، كما سيأتي صفة العدالة أيضاً.

---

٤ . **المواقف**: ٣ / ٥٨٦، **شرح المواقف في علم الكلام**: ٨ / ٣٤٩.

٥ . **المواقف**: ٣ / ٥٨٦.

يقول: «نعم، يجب أن يكون عدلاً، لئلاّ يجور، فإنّ الفاسق ربّما يصرف الأموال في أغراض نفسه فيضيع الحقوق. فهذه الصفات شروط معتبرة في الإمامة بالإجماع».

ثمّ يقول:

«وهاهنا صفات أُخر في اشتراطها خلاف».[٦]

اعتبار هذه الصفات المذكورة بالعقل

إذن، مع أهل السنّة باعتبارنا عقلاء مثلهم، ونعتبر هذه الصفات الثلاث أيضاً في الإمام، ونفترض أنّ الإمامة تثبت بالإختيار، والإمامة مورد نزاع بيننا وبينهم، فنحن نقول بإمامة علي عليه السلام وهم يقولون بإمامة أبي بكر.

فلنلاحظ إذن، هل هذه الصفات المعتبرة بالإجماع في الإمام، المجوّز توفّرها فيه لانتخابه واختياره إماماً؟

مع غضّ النظر عن الكتاب والسنّة الدالّين على إمامة علي عليه السلام بالنصّ، أو غير ذلك هل هذه الصفات توفّرت في علي عليه السلام أو في أبي بكر، حتّى نختار عليّاً عليه السلام أو نختار أبا بكر؟

نحن والعقل الّذي يقول بأنّ الرئيس للأُمّة والخليفة على النبيّ صلّى الله عليه وآله يجب أن يكون واجداً لهذه الصفات المجمع عليها، ونحن تبع لهذا الإجماع الّذي هم يدّعونه على هذه الصفات.

وأيضاً: نحن نوافق على هذا الإجماع، وإن كنّا نقول باعتبار العصمة الّتي هي أعلى من العدالة، لكن مع ذلك نبحث عن هذه المسألة مع غضّ النظر عن مسلكنا في ثبوت الإمامة وتعيين الإمام.

إذن يتلخّص كلام أهل السنّة في الصفات اللازم ووجودها في الإمام بالإجماع في ثلاثة صفات:

الأوّل: أن يكون الإمام متمكّناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينيّة، لأنّ أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الخصومات، فلابدّ وأن يكون عالماً في الدين بجميع جهاته من أُصوله وفروعه، ليتمكّن من الدفاع عن هذا الدين إذا ما جاءت شبهة، أو توجّهت هجمة فكريّة.

الثاني: أن يكون الإمام شجاعاً، ليقوى على الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك، لأنّ الإمام إذا فرّ من المعركة فالمأمومون أيضاً يفرّون، إذا فرّ القائد فالجنود يفرّون تبعاً له، إذا انكسر الرئيس انكسر الجيش كلّه، وهذا واضح، إذن بنصّ عبارة هؤلاء يجب أن يكون من أهل الثبات في المعارك.

الثالث: أن يكون الإمام عدلاً غير ظالم ولا فاسق.

فإمّا تكون هذه الصفات مجتمعة في علي عليه السلام دون غيره، فيكون علي عليه السلام هو الإمام.

وإمّا تكون مجتمعة في غير علي عليه السلام فيكون ذاك هو الإمام.

---

٦. **شرح المواقف**: ٨ / ٣٤٩ و ٣٥٠.

وإمّا تكون مجتمعة في كليهما.

فحينئذ ينظر إلى أنّ أيّهما الواجد لهذه الصفات في أعلى مراتبها، وإلاّ فمن القبيح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً، والقرآن الكريم يقول:

(**أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي إِلاّ أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**)[٧].

من يكون عادلاً أولى بأن يكون إماماً، أو من يكون فاسقاً؟

العالم أولى أن يكون إماماً نقتدي به، أو من يكون جاهلاً؟

وعلى فرض أن يكون كلاهما عالمين فالأعلم هو المتعيّن أو لا؟

فلابدّ من الرجوع إلى العقل والعقلاء، ونحن نبحث على هذا الصعيد.

قال صاحب **شرح المواقف**: فهذه الصفات ... شروط معتبرة في الإمامة بالإجماع، وهاهنا صفات أُخرى في اشتراطها خلاف; ... أن يكون قرشيّاً ... أن يكون هاشميّاً ... أن يكون معصوماً ... [٨].

ففي كلّ هذه الموارد خلاف بين أهل السنّة. وأمّا أن يكون حرّاً، ربّما يكون فيه خلاف، وينسبون إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه أمر بإطاعة من ولّي على المسلمين وإن كان عبداً حبشيّاً[٩].

هذه قضايا مختلف فيها، فالعصمة تقول بها الشيعة وغيرهم لا يقولون بها، وكذا سائر الصفات فهي مورد خلاف، مثل أن يكون هاشميّاً، أن يكون قرشيّاً، أن يكون حرّاً، وغير ذلك من الصفات المطروحة في الكتب.

أمّا الصفات المتّفق عليها بين الجميع فهي: العلم والعدالة والشجاعة، ونحن نبحث على ضوء هذه الصفات.

---

٧ . سورة يونس: الآية ٣٥.

٨ . **شرح المواقف**: ٨ / ٣٥٠.

٩ . انظر: **صحيح ابن حبّان**: ٧ / ٤٦٧، **المواقف**: ٣ / ٥٨٥. لمزيد الاطّلاع راجع: **الإمامة في أهمّ الكتب الكلامية**: ٤٩ و ٥٠.

الفصل الثاني

الأوصاف المجمع عليها في أمير المؤمنين علي عليه السلام

الصفة الأولى: العلم

من الصفات المتّفق عليها في الإمام العلم والتمكّن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، والتمكّن من دفع شبه المخالفين. لندرس سيرة علي عليه السلام وسيرة أبي بكر، وما ورد في هذا وهذا، وما قاله رسول الله صلّى الله عليه وآله، والصحابة، وسائر العلماء في علي عليه السلام، وما قيل في أبي بكر.

ولا نرجع إلى شيء ممّا يروى عن كلّ واحد منهما في حقّ نفسه، فعلي عليه السلام يقول:

علّمني رسول الله صلّى الله عليه وآله **ألف باب من العلم، يفتح لي من كلّ باب ألف باب**[10].

لا نرجع إلى هذا الحديث، لأنّ المفروض أنّه في علي عليه السلام; بل نرجع إلى غير هذه الروايات.

مثلاً يقول علي عليه السلام: «سلوني قبل أن تفقدوني»[11].

هذا لم يرد عن أبي بكر، وأبو بكر لم يقل في يوم من الأيّام: سلوني قبل أن تفقدوني.

لكن نضع مثل هذه الروايات الواردة عن علي عليه السلام على جانب، وإن كنّا نستدلّ بها في مواضعها، وهي موجودة في كتب أهل السنّة.

لكنّا نريد أن ندرس سيرة هذين الرجلين، أن ندرس سيرة أمير المؤمنين عليه السلام وأبي بكر على ضوء ما ورد وما قيل فيهما عن رسول الله صلّى الله عليه وآله والصحابة والعلماء، لنكون على بصيرة من أمرنا، عندما نريد أن نختار وننتخب أحدهما للإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله على مسلك القوم.

حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»

نلاحظ في كتب القوم أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول في علي عليه السلام: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

ونحن الآن نبحث عن الصفة الأُولى وهي العلم، والتمكّن من إقامة الحجج والبراهين، ورسول الله صلّى الله عليه وآله يقول في علي عليه السلام: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

هذا الحديث من الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، رواه جمع من الصحابة والتابعين، وهكذا رواه بعض رواة الحديث من الحفّاظ والمحدّثين على مدى القرون وموجود في كتبهم وهم:

١ . عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني (م ٢١١).

---

١٠ . **كنز العمّال**: ١٣ / ١٤ رقم ٣٦٣٧٢، ١٦٥ رقم ٣٦٥٠٠.

١١ . أخرجه أحمد في **المناقب** وابن سعد وابن عبدالبرّ وغيرهم. راجع! **الاستيعاب**: ٣ / ١١٠٣، **الرياض النضرة**: ٢ / ١٦٦ و ١٦٧، **الصواعق المحرقة**: ١٩٦، **المستدرك على الصحيحين**: ٢ / ٣٥٢ و ٤٦٦، **كنز العمّال**: ١٣ / ١٦٥، ١٤ / ٦١٢، **المعيار والموازنة**: ٨٢ و ٢٩٨، **شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد**: ٢ / ٢٨٦ و ٧ / ٤٦ و ٥٧ و ٩ / ١٣٦ و ١٠ / ١٤ و ١٢ / ١٩٧ و ٢٢٠ و ١٣ / ١٠١ و ١٠٦.

٢ . أبو زكريّا يحيى بن معين المري (م ٢٣٣)، الإمام في الجرح والتعديل، مع تصحيحه لهذا الحديث.

٣ . أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني (م ٢٤١)

٤ . محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (م ٢٧٩).

٥ . أبو بكر أحمد بن عمرو، المعروف بالبزّار (م ٢٩٢).

٦ . أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (م ٣١٠).

٧ . أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطبراني (م ٣٦٠).

٨ . الحافظ أبومحمّد عبدالله بن جعفر ابن حيّان، المعروف بأبي الشيخ الإصفهاني الحيّاني (م ٣٦٩).

٩ . أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن عثمان، المعروف بابن السقاء الواسطي (م ٣٧٣).

١٠ . أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين البغدادي (م ٣٨٥).

١١ . أبو عبدالله محمّد بن عبدالله النيشابوري، المعروف بالحاكم النيشابوري (م ٤٠٥).

١٢ . أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الإصفهاني (م ٤١٦).

١٣ . أبو نعيم أحمد بن عبدالله الإصفهاني (م ٤٣٠).

١٤ . أبو الحسن علي بن محمّد البصري الشافعي، المعروف بالماوردي (م ٤٥٠).

١٥ . أبو بكر أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (م ٤٦٣).

١٦ . أبو عمر يوسف بن عبدالله، المعروف بابن عبدالبرّ النمري القرطبي (م ٤٦٣).

١٧ . أبو المظفّر منصور بن محمّد بن عبدالجبّار السمعاني (م ٤٨٩).

١٨ . أبو القاسم عيسى بن الحسن الدمشقي، المعروف بابن عساكر (م ٥٧٩).

١٩ . أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزري، المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦).

٢٠ . محبّ الدين محمّد بن محمود البغدادي، المعروف بابن النجّار (م ٦٤٣).

٢١ . جلال الدين عبدالرحمان السيوطي (م ٩١١).

٢٢ . شهاب الدين أحمد بن محمّد القسطلاني المصري الشافعي (م ٩٢٣).

٢٣ . أحمد بن محمّد بن علي ابن حجر الهيتمي المكّي (م ٩٧٤).

٢٤ . علي بن حسام الدين، الشهير بالمتّقي الهندي (م ٩٧٥).

٢٥ . علي بن سلطان الهروي القاري (م ١٠١٤).

٢٦ . محمّد بن عبدالرؤوف المنّاوي (م ١٠٣١).

٢٧ . محمّد بن عبدالباقي الزرقاني المالكي (م ١١٢٢).

٢٨ . الشاه وليّ الله الدهلوي (م ١١٧٦).

وغيرهم ... .

وكلّ هؤلاء شهدون بأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال في علي عليه السلام:

أنا مدينة العلم وعلي بابها.[١٢]

وهل قال مثل هذا الكلام في غير علي عليه السلام؟

حديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها»

ويقول رسول الله صلّى الله عليه وآله في حق علي عليه السلام:

أنا دار الحكمة وعلي بابها.

وعندما نراجع الكتب لأهل السنّة نرى هذا الحديث يرويه:

١ . أحمد بن حنبل الشيباني.

٢ . أبو عيسى الترمذي.

٣ . محمّد بن جرير الطبري.

٤ . أبو عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري.

٥ . أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الإصفهاني.

٦ . أبو نعيم أحمد بن عبدالله الإصفهاني.

٧ . ولي الدين محمّد بن عبدالله الخطيب التبريزي.

٨ . صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي.

٩ . مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي.

١٠ . شمس الدين محمّد بن محمّد الجزري.

---

١٢ . **تهذيب الآثار** «مسند الإمام علي عليه السلام»: ١٠٥ رقم ١٧٣، **صحيح الترمذي** ـ كما في **جامع الأُصول**: ٨ / ٦٥٧ حديث ٦٥٠١، و**تاريخ الخلفاء** للسيوطي: ١ / ١٣٣ وغيرهما ـ **المعجم الكبير**: ١١ / ٦٥ رقم ١١٠٦١، **تاريخ بغداد**: ٤ / ٣٤٨، ٧ / ١٧٢، ٢٠٤، **الإستيعاب**: ٣ / ١١٠٢، **فردوس الأخبار**: ١ / ٧٩، **أُسد الغابة**: ٤ / ٢٢، **الرياض النضرة**: ٢ / ٢٥٥، **تهذيب الكمال**: ٢٠ / ٤٨٥، **تاريخ جرجان**: ٢٤، **تذكرة الحفّاظ**: ٤ / ٢٨، **البداية والنهاية**: ٧ / ٣٥٨، **مجمع الزوائد**: ٩ / ١١٤، **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**: ٧ / ٦٣١، **اتحاف السادة المتقين**: ٦ / ٢٢٤، **المستدرك على الصحيحين**: ٣ / ١٢٦ و ١٢٧ حديث ٤٦٣٧ و ٤٦٣٨ و ٤٦٣٩، ترجمة الإمام علي عليه السلام من **تاريخ مدينة دمشق**: ٢ / ٤٦٥ رقم ٩٨٤، **الجامع الصغير** للسيوطي: ١ / ٤١٥ رقم ٢٧٠٥، **الصواعق المحرقة**: ١٨٩، **كنز العمّال**: ١١ / ٦٠٠ حديث ٣٢٨٩٠ و ١١ / ٦١٤ رقم ٣٢٩٧٨ و ٣٢٩٧٩ و ١٣ / ١٤٨، **فيض القدير**: ٣ / ٤٦، **مناقب علي** عليه السلام لابن المغازلي: ١ / ١٣٥، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: ٩ / ٣٩٤٠، **ذخائر العقبى**: ١ / ٧٧.

١١ . شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني.

١٢ . جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي.

١٣ . شهاب الدين أحمد بن محمّد القسطلاني.

١٤ . الصالحي الدمشقي.

١٥ . أحمد بن محمّد بن حجر الهيتمي المكّي.

١٦ . علي بن حسام الدين المتّقي الهندي.

١٧ . محمّد عبدالرؤوف المنّاوي.

١٨ . محمّد بن عبدالباقي الزرقاني المالكي.

١٩ . وليّ الله الدهلوي.

وغيرهم ...

وهؤلاء يشهدون بأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال في علي عليه السلام: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»[١٣].

فإذا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول في حقّ علي عليه السلام هكذا، وهم يروون هذا الحديث، فهل علي عليه السلام المتمكّن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين ودفع الشبه، أو غيره الّذي لم يرد مثل هذا الحديث في حقّه؟

حديث «أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي»

روى جماعة من أكابر علماء أهل السنّة أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام:

أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي.

والأظهر من هذا أنّه صلّى الله عليه وآله نصب عليّاً عليه السلام للحكم بيننا في كلّ ما اختلفنا فيه من أُمور ديننا ودنيانا.

وهذا الحديث يرويه:

١ . الحاكم النيشابوري في **المستدرك على الصحيحين**، ويصحّحه.

٢ . ابن عساكر الدمشقي في **تأريخ مدينة دمشق**.

---

١٣ . **فضائل الإمام** عليه السلام: ١٣٨ رقم ٢٠٣، **سنن الترمذي**: ٥ / ٦٣٧، **تهذيب الآثار «مسند علي** عليه السلام**»**: ١٠٤ رقم ٨، **حلية الأولياء**: ١ / ٦٤، **مشكاة المصابيح**: ٢ / ٥٠٤ رقم ٦٠٩٦، **أسنى المطالب**: ٧٠، **الرياض النضرة**: ٢ / ٢٥٥، **شرح المواهب اللدنيّة**: ٣ / ١٢٩، **الجامع الصغير**: ١ / ٤١٥ رقم ٢٧٠٤، **الصواعق المحرقة**: ١٨٩، **كنز العمّال**: ١١ / ٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٩ و ١٣ / ١٤٧ رقم ٣٦٤٦٢، **فيض القدير**: ٣ / ٤٦.

٣ . الديلمي.

٤ . جلال الدين السيوطي.

٥ . المتّقي الهندي.

٦ . المنّاوي.

وجماعة آخرون أيضاً يرون هذا الحديث[١٤].

ولم يرد مثل هذا الحديث في حقّ غير علي عليه السلام.

حديث «عليّ هو الأُذن الواعية»

وأيضاً، لمّا نزل قوله تعالى: (**وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ**)[١٥] نرى رسول الله صلّى الله عليه وآله يصرّح: بأنّ عليّاً عليه السلام هو الأُذن الواعية.

فيكون على عليه السلام وعاءً لكلّ ما أنزل الله سبحانه وتعالى ولجميع الحقائق، فهو يكون واعياً لجميع الأُمور.

وهذا الحديث تجدونه في:

١ . **تفسير الطبري.**

٢ . **تفسير الكشّاف.**

٣ . **تفسير الرازي.**

٤ . **الدرّ المنثور.**

روى السيوطي هذا الحديث عن سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، والواحدي، وابن النجّار.

٥ . **حلية الأولياء.**

٦ . **مجمع الزوائد.**

وفي غير هذه الكتب[١٦].

---

١٤ . **المستدرك على الصحيحين**: ٣ / ١٢٢، **تاريخ مدينة دمشق**: ٤٢ / ٣٧٨، **كنز العمّال**: ١١ / ٦١٥ الحديث ٣٢٩٨٣، **ميزان الاعتدال**: ٢ / ٣٨، **المناقب للخوارزمي**: ٣٢، **ينابيع المودّة**: ٢ / ٨٦.

١٥ . سورة الحاقّة: الآية ١٢.

١٦ . **تفسير الطبري**: ٢٩ / ٣٥ و ٣٦، **تفسير الكشّاف**: ٤ / ١٥١، **تفسير الرازي**: ٣٠ / ١٠٧، **الدرّ المنثور**: ٨ / ٢٦٧، **مجمع الزوائد**: ١ / ١٣١، **شواهد التنزيل**: ٢ / ٣٦٢، **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي: ١٨ / ٢٣٦، **حلية الأولياء**: ١ / ٦٧، **المناقب** للخوارزمي: ٢٨١، **نظم درر السمطين**: ٩٢، **شرح نهج البلاغة** لابن أبي الحديد: ٧ / ٢٢٠، **كنز العمّال**: ١٣ / ١٣٥ ح ٣٦٤٢٦.

حديث أقضاكم علي عليه السلام

ويقول رسول الله صلّى الله عليه وآله: «أقضاكم علي».

كما ذكر صاحب **شرح المواقف**، كنّا نحتاج إلى الإمام لرفع الخصومات والتنازعات والخلافات بين الناس، ورسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «علي أقضاكم».

ولم يرد مثل هذا الكلام في حقّ غير علي عليه السلام.

فما ذنبنا إن قلنا بأنّ عليّاً عليه السلام هو المتعيّن للإمامة؟ حتّى لو كان الأمر موكولاً إلى الأُمّة ومفوّضاً إلى اختيار الناس كان عليهم أن يختاروا عليّاً عليه السلام، لأنّ هذه هي الضوابط الّتي قرّرها في علم الكلام، وقالوا: إنّ هذه الصفات هي صفات مجمع على اعتبارهم في الإمام.

وحديث «أقضاكم علي» تجدونه في:

١ . صحيح البخاري.

٢ . مسند أحمد بن حنبل.

٣ . المستدرك على الصحيحين.

٤ . سنن ابن ماجة.

٥ . الطبقات الكبرى.

٦ . الاستيعاب.

٧ . السنن الكبرى للبيهقي.

٨ . مجمع الزوائد.

٩ . حلية الأولياء.

١٠ . أُسد الغابة.

١١ . الرياض النضرة.

وفي غيرها من الكتب[١٧].

هذا فيما يتعلّق ـ باختصار ـ بكلمات رسول الله صلّى الله عليه وآله الّتي يروونها جماعة من علماء أهل السنّة، وفيها شهادة رسول الله صلّى الله عليه وآله، أو إخبار رسول الله صلّى الله عليه وآله بمقامات علي عليه السلام، وبأنّه المتمكّن من إقامة الحجج والبراهين، ودفع الشبه، وأنّ عليّاً عليه السلام هو المرجع

---

١٧ . **فتح الباري**: ٨ / ١٢٧، **الطبقات الكبرى**: ٢ / ٣٣٩، **الاستيعاب**: ١ / ٦٨، **المختصر في أخبار البشر**: ١ / ١٨١، **الوافي بالوفيات**: ٢١ / ١٧٩، **الدر النظيم**: ٢٦٢، **جواهر المطالب في مناقب الإمام علي** عليه السلام: ١ / ٧٦.

من قبل رسول الله صلّى الله عليه وآله في رفع الخلافات، وهو المبيّن لما اختلف فيه المسلمون بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي عليه السلام

وأمّا كلمات الصحابة فما أكثرها، وإنّي أنقل نصّاً من أحد كبار الحفّاظ بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام، يشتمل هذا النصّ على شهادات من كبار الصحابة والتابعين في حقّ علي عليه السلام من حيث مقامه العلمي.

يقول الحافظ النووي في كتاب **تهذيب الأسماء واللغات** حيث يترجم لعلي عليه السلام:

أحد العلماء الربّانيين والشجعان المشهورين والزهّاد المذكورين، وأحد السابقين إلى الإسلام ...

إلى أن قال: أمّا علمه، فكان من العلوم في المحلّ العالي، روى عن رسول الله صلّى الله عليه وآله خمسمائة وستّة وثمانين حديثاً، اتّفق البخاري ومسلم منها على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر.

روى عنه: بنوه الثلاثة الحسن والحسين عليهما السلام ومحمّد بن الحنفيّة.

وروى عنه: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عبّاس، وأبو موسى، وعبدالله بن جعفر، وعبدالله بن الزبير، وأبو سعيد، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبدالله.

وروى عنه: من التابعين خلائق مشهورين.

ونقلوا عن ابن مسعود قال: كنّا نتحدّث أنّ أقضى المدينة علي عليه السلام.

قال ابن المسيّب: ما كان أحد يقول: سلوني غير علي عليه السلام.

وقال ابن عبّاس: أُعطي علي عليه السلام تسعة أعشار العلم، ووالله لقد شاركهم في العشر الباقي.

قال ابن عبّاس: وإذا ثبت لنا الشيء عن علي عليه السلام لم نعدل إلى غيره.

ثمّ يقول النووي: وسؤال كبار الصحابة ـ متى قالوا كبار الصحابة فمقصودهم المشايخ الثلاثة وغيرهم من العشرة المبشّرة، هذه الطبقة ـ ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور[١٨].

فإذا كان كبار الصحابة يرجعون إلى علي عليه السلام في معضلاتهم، ويأخذون بقوله، ولم نجد ـ ولا مورداً واحداً ـ رجع فيه علي عليه السلام إلى واحد منهم، أو احتاج إلى الأخذ عن أحدهم; فماذا يحكم عقلنا؟ وكيف تحكمون؟

جهل المشايخ وأعلام الصحابة

---

١٨ . **تهذيب الأسماء واللغات**: ١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

لقد كان الإمام علي عليه السلام هو المرجع الأعلى للمشايخ في المعضلات، كما نصّ النووي، لكنّهم رجعوا كذلك إلى عدّة من الصحابة في موارد كثيرة يذكرها ابن حزم الأندلسي في كلام له طويل فيها جهل الصحابة وكبار الأصحاب بمسائل الدين، ورجعوهم إلى غيرهم.

يقول ابن حزم في كتاب **الإحكام في أُصول الأحكام**:

ووجدناهم ـ أي الصحابة ـ يقرّون ويعترفون بأنّهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبي هريرة يقول: إنّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنّ إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم.

وعلي عليه السلام ما شغله الصفق في الأسواق، ولم يشغله القيام بأمواله، وإنّما لازم رسول الله صلّى الله عليه وآله ليلاً ونهاراً.

يقول ابن حزم:

وهذا أبو بكر لم يعرف فرض ميراث الجدّة، وعرّفه محمّد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة. [فاحتاج مثل أبي بكر إلى المغيرة بن شعبة في حكم شرعي!!].

وهذا أبو بكر سأل عائشة في كم كفن كفّن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وهكذا يذكر موارد أُخرى عنه، حيث جهل القضايا ورجع إلى غيره.

ثمّ يقول:

وهذا عمر يقول في حديث الاستئذان: أُخفي عَلَيّ، ألهاني الصفق في الأسواق.

وقد جهل أيضاً أمر إملاص المرأة وعرّفه غيره.

وغضب على عيينة بن حصن حتّى ذكّره الحرّ بن قيس.

وخفي عليه أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله بإجلاء اليهود، وخفي على أبي بكر قبله.

وخفي على عمر أمره بترك الإقدام على الوباء، وعرف ذلك عبدالرحمان بن عوف.

وسأل عمر أبا واقد الليثي عمّا كان يقرأ به رسول الله صلّى الله عليه وآله [وهذا طريف جدّاً] في صلاتي الفطر والأضحى، هذا وقد صلاّهما رسول الله صلّى الله عليه وآله أعواماً كثيرة، وعمر جهل إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أيّ سورة كان يقرأ في هاتين الصلاتين، وسأل أبا واقد الليثي!!

ثمّ يقول ابن حزم:

ولم يدر [أي عمر] ما يصنع بالمجوس حتّى ذكّره عبدالرحمان بأمر رسول الله صلّى الله عليه وآله.

ونسي قبوله الجزية من مجوس البحرين، وهو أمر مشهور، ولعلّه قد أخذ من ذلك المال حظّاً كما أخذ غيره.

ونسي أمره بتيمّم الجنب فقال: لا يتيمّم أبداً ولا يصلّي ما لم يجد الماء، وذكّره بذلك عمّار.

وأراد قسمة مال الكعبة حتّى ذكّره بعض الصحابة.

ثمّ ينتقل ابن حزم إلى عثمان وغيره فيقول:

وهذا عثمان... ، وهذه عائشة ... ، وهذه حفصة ... ، وهذا ابن عمر... ، وهذا زيد بن ثابت ... [١٩].

رواية «لولا عليّ لهلك عمر»

وأمّا كلمة عمر بن الخطّاب مشهور، فقال: «لولا علي لهلك عمر». فإنّ هذه الكلمة جرت مجرى الأمثال، سمع بها الكلّ حتّى الأطفال.

وكذا قوله: لا أبقاني الله لمعضلة لست لها يا أبا الحسن!

وروى كلمة: لولا علي لهلك عمر في واقعة:

١ . عبدالرزّاق بن همّام.

٢ . عبد بن حميد.

٣ . ابن المنذر.

٤ . ابن أبي حاتم.

٥ . البيهقي.

٦ . ابن عبدالبرّ.

٧ . المحبّ الطبري.

٨ . المتّقي الهندي في كنز العمّال[٢٠].

وفي مورد آخر أيضاً قال عمر هذه الكلمة ـ لولا علي لهلك عمر ـ وذلك المورد قضيّة المرأة المجنونة الّتي زنت، فهمّ عمر برجمها، وتلك القضيّة رواها:

١ . عبدالرزّاق.

٢ . البخاري.

٣ . الدارقطني.

وغيرهم من كبار الأئمّة[٢١].

---

١٩ . **الإحكام في أُصول الأحكام:** المجلّد الأوّل: الجزء الثاني: ١٥١ ـ ١٥٣.

٢٠ . **الإستيعاب في معرفة الأصحاب:** ٣ / ١١٠٣، **الرياض النضرة في مناقب العشرة:** ٣/ ١٦١، **المواقف:** ٣ / ٦٢٧، **ذخائر العقبى:** ٨٠، **المناقب:** ٨١.

٢١ . **فيض القدير:** ٤ / ٤٧٠.

وقد قالها في موارد أُخرى، لا نطيل بذكرها.

ولا بأس بذكر كلمة المنّاوي بهذا الصدد، يقول المنّاوي في شرحح قوله صلّى الله عليه وآله: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض».

وهذا حديث أيضاً وارد عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، يقول:

أخرج أحمد: إنّ عمر أمر برجم امرأة، فمرّ بها علي عليه السلام فانتزعها، فأُخبر عمر.

فقال عمر: ما فعله إلاّ لشيء، فأرسل إليه فسأله.

فقال عمر عليه السلام: أما سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «رفع القلم عن ثلاث ...».

قال: نعم.

فقال عمر: لولا علي لهلك عمر.

قال المنّاوي:

واتّفق له مع أبي بكر نحوه ـ أي: اتّفق إنّ أبا بكر أيضاً همّ بمثل هذه القضيّة وعلي عليه السلام منعه واستسلم لقول علي عليه السلام ـ وربّما قال: لولا علي لهلك أبو بكر[٢٢].

كما أنّا وجدنا في بعض المصادر مورداً عن عثمان، قال فيه: لولا علي لهلك عثمان[٢٣].

إذن، مَنِ المتمكّن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه؟

نحن الآن في القرن الرابع عشر أو في القرن الخامس عشر، ومن أين نعرف حالات علي عليه السلام وأحوال أبي بكر، ونحن نريد أن نختار أحدهما للإمامة على مسلك القوم؟

أليس طريقنا ينحصر بالإطّلاع على هذه القضايا لنعرف من الّذي توفّر فيه الشرط الأوّل، المتّفق عليه، المجمع عليه بين العلماء من المسلمين؟

فهذا علي عليه السلام وهذه قضاياه، وهذه هي الكلمات الواردة في حقّه، وهذا رجوع غيره إليه، وعدم رجوعه إلى غيره، أي إنّه كان مستغنياً عن غيره وكان الآخرون محتاجين إليه.

الإمام علي عليه السلام وانتشار العلوم الإسلاميّة بالبلاد

ولذا نرى أنّ العلوم الإسلامية، كلّها قد انتشرت بالبلاد الإسلاميّة بواسطة علي عليه السلام وتلامذته من كبار الصحابة. وهذا أمر قد حقّقناه في موضعه في بحث مفصّل، لأنّ البلاد الإسلامية في ذلك العصر كانت: المدينة المنوّرة، ومكّة المكرّمة، والبصرة، والكوفة، واليمن، والشام.

---

٢٢ . المصدر.

٢٣ . **زين الفتى في شرح سورة هل أتى**: ٣١٨ رقم ٢٢٥.

وقد دقّقنا النظر وحقّقنا في الأمر، ورأينا أنّ العلوم انتشرت في جميع هذه البلدان عن علي عليه السلام.

أمّا في المدينة والكوفة، فقد عاش علي عليه السلام في هاتين المدينتين وأفاد فيهما الناس بعلومه.

أمّا الكوفة، فقبل مجيء علي عليه السلام إليها كان فيها عبدالله بن مسعود.

والشام كان عالمها الأكبر أبو الدرداء، وأبو الدرداء تلميذ عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن مسعود تلميذ علي عليه السلام.

وأمّا البصرة ومكّة المكرّمة، فانتشرت العلوم في هاتين البلدتين، أو هذين القطرين بواسطة عبدالله بن عبّاس، وعبدالله بن عبّاس تلميذ علي عليه الصلاة والسلام.

وهنا نصوص يتعلّق بهذا الموضوع من ذلك البحث الّذي حقّقنا فيه هذه القضيّة، ولكن لا نريد أن نذكر تلك النصوص لئلاّ يطول البحث.

وأمّا اليقين، فقد سافر إليها علي عليه السلام بنفسه أكثر من مرّة، وقبيلة همدان أسلمت على يده.

توفّر الشرط الأوّل في علي عليه السلام

فكان حديث «مدينة العلم»، وحديث «أنا دار الحكمة»، وغير هذين الحديثين، وما ورد في تفسير قوله تعالى: (**وَتَعِيَها أُذُنٌ واعِيَةٌ**) وشهادات كبار الصحابة، وشهادات كبار العلماء في القرون المختلفة، وأيضاً انتشار العلوم بواسطة علي عليه السلام، كلّ هذه الأُمور كانت أدلّة على أنّ المبرّز في هذا الميدان هو علي عليه السلام.

فالشرط الأوّل إنّما توفّر في علي عليه السلام دون غيره.

ولدلالة هذه الأُمور على تقدّم علي عليه السلام على غيره من الأصحاب، يضطرّ القوم إلى التحريف والتكذيب، فإنّكم إذا راجعتم **صحيح** الترمذي لا تجدون حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، مع رواية غير واحد من الحفّاظ الأعلام كابن الأثير الجزري والسيوطي وابن حجر العسقلاني هذا الحديث عنه!

وهكذا يضطرّ ابن تيميّة الحرّاني أن يكذّب كلّ هذه الأُمور، حتّى أنّه يكون ابن عبّاس تلميذاً لعلي عليه السلام، ويكذّب أن أخذ عبدالله بن مسعود عن علي عليه السلام، وحديث «مدينة العلم»، وهكذا الأحاديث الأُخرى الّتي ذكرنا بعضها.

وهو يقول بالنسبة إلى حديث «هو الأُذُن الواعية»: إنّه حديث موضوع باتّفاق أهل العلم[٢٤].

ويكذّب أيضاً حديث «أقضاكم علي» حتّى يقول:

---

٢٤ . **منهاج السنّة**: ٧ / ٥١٢.

هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجّة، لم يروه أحد في السنن المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف[٢٥].

وقد ذكرنا أنّه موجود في **صحيح** البخاري، و**السنن الكبرى** للنسائي، و**سنن** ابن ماجة، و**الطبقات الكبرى** لابن سعد، و**مسند** أحمد، وغيرها من الكتب[٢٦].

وتكذيب ابن تيميّة هو الآخر دليل على ثبوت هذه القضايا، وعلى تقدّم علي عليه السلام في هذا الشرط على غيره.

وتلخّص، أنّه إذا كان العلم بالأُصول والفروع، والتمكّن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه، هو الشرط الأوّل المتّفق عليه بين المسلمين في الإمام الّذي يريد المسلمون أن يختاروه على مسلك الاختيار، فهذا الشرط موجود في علي عليه السلام دون غيره.

فأيّ حديث يروونه في حقّ أبي بكر في مقابل هذه الأدلّة وغيرها؟

يروون حديثاً ينسبونه إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله: «ما صبّ الله في صدري شيئاً إلاّ وصببته في صدر أبي بكر».

إن كان هذا الحديث صدقاً، فلماذا يقول ابن حزم: جهل كذا فرجع إلى فلان، وجهل كذا فرجع إلى فلان، وجهل كذا فرجع إلى فلان؟

ولكنّ هذا الحديث أدرجه ابن الجوزي في كتاب **الموضوعات** ونصّ على أنّه كذب[٢٧].

ولا يوجد حديث آخر في باب العلم يروونه بحقّ أبي بكر سوى هذا الحديث الّذي ذكرناه.

فكيف تحكمون؟ قال الله تعالى: (**فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**)؟[٢٨]

الصفة الثانية: العدالة

ننتقل الآن إلى الشرط الثاني للإمام، وهو العدالة.

توفّر الشرط الثاني في علي عليه السلام

وأيضاً: نجد الأحاديث الكثيرة المتّفق عليها بين المسلمين وبين الطرفين المتخاصمين في هذه المسألة، تلك الأحاديث شاهدة على أنّ عليّاً عليه السلام كان أعدل القوم.

---

٢٥ . المصدر.

٢٦ . **منهاج السنّة**: ٧/ ٥١٢.

٢٧ . **كتاب الموضوعات** لابن الجوزي: ١/ ٣١٩، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: ٤٥٤.

٢٨ . سورة يونس: الآية ٣٥.

نذكر الآن حديثين فقط:

أحدهما: قوله صلّى الله عليه وآله: «وكفّي وكفّ علي في العدل سواء».

هذا الحديث يرويه:

١ . ابن عساكر الدمشقى في **تاريخ مدينة دمشق**.

٢ . الخطيب البغدادى في **تاريخ بغداد**.

٣ . المتّقي الهندي في **كنز العمّال**.

٤ . صاحب **الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة**.

وغير هؤلاء[٢٩].

الثاني: قوله صلّى الله عليه وآله لعلي عليه السلام:

يا علي! أخصمك بالنبوّة ولا نبوّة بعدي، وتخصم الناس بسبع ولا يخصمك فيها أحد من قريش: أنت أوّلهم إيماناً بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسويّة، وأعدلهم في الرعيّة، وأبصرهم بالقضيّة، وأعظمهم عند الله مزيّة.

فهذا ما يقوله رسول الله صلّى الله عليه وآله، ويرويه:

١ . أبو نعيم الإصفهاني في **حلية الأولياء**[٣٠].

٢ . صاحب **الرياض النضرة**.

٣ . ابن عساكر الدمشقي، حيث يرويه عن عمر بن الخطّاب نفسه حيث يقول: كفّوا عن ذكر علي ... ، ويذكر هذه القطعة من الحديث أيضاً[٣١].

وأنتم تعرفون قضيّة ما كان بين عقيل وعلي عليه السلام، لعدالته، وتعرفون أيضاً قضايا أُخرى كثيرة من عدله عليه السلام في كتب الفريقين، ممّا لا نطيل بذكرها هذا البحث.

الصفة الثالثة: الشجاعة

وأمّا الشرط الثالث الّذي هو الشجاعة.

قال في **شرح المواقف**: إنّما اعتبر هذا الشرط ليقوى على الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك.

---

٢٩ . **تاريخ مدينة دمشق**: ٤٢ / ٣٦٩ رقم ٩٤٥ و ٩٤٦، **تاريخ بغداد**: ٥ / ٢٤٠، **كنز العمّال**: ١١ / ٦٠٤ رقم ٣٢٩٢١، **الرياض النضرة**: ٢ / ١٢٠، وفيه «كفّي وكفّ علي في العدد سواء».

٣٠ . **حلية الأولياء**: ١١ / ٦٥.

٣١ . **تاريخ مدينة دمشق**: ٤٢ / ٣٦٩.

فراجعوا الأخبار والتواريخ وأنباء الحروب والغزوات، ليظهر لكم من كان الذابّ عن الحوزة والحافظ لبيضة الإسلام والثابت، أو ذو الثبات في المعارك؟

توفّر الشرط الثالث في علي عليه السلام

لقد علم الموافق والمخالف أنّ عليّاً عليه السلام كان أشجع الناس، وأنّ بسيفه ثبتت قواعد الإسلام، وتشيّدت أركان الإيمان، وكانت الراية بيده في كافّة الغزوات، وما انهزم عليه السلام في موطن من المواطن قطّ.

هذه الأُمور أعتقد أنّها قد تجاوزت حدّ الرواية وبلغت إلى حدّ الدراية، فتلك مواقفه في بدر، وأُحد، وخيبر، وحنين، والخندق ـ الأحزاب ـ وغير ذلك من الحروب والغزوات، من ذا يشكّ في أشجعيّة علي عليه السلام ومواقفه مع الرسول صلّى الله عليه وآله؟

نعم، يشكّ في ذلك مثل ابن تيميّة، لاحظوا ماذا يقول؟

ابن تيميّة في جواب العلاّمة الحلّي رحمه الله الّذي قال: «إنّ عليّاً عليه السلام كان أشجع الناس»، يقول: وهذا كذب، بل كان أشجع الناس رسول الله صلّى الله عليه وآله[٣٢].

وهل كان البحث عن شجاعة رسول الله صلّى الله عليه وآله؟

وهل كان من شكّ في أشجعيّة رسول الله صلّى الله عليه وآله؟

إنّما الكلام بين علي عليه السلام وأبي بكر! كلامنا في الإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

لاحظوا كيف يغالط؟ ولماذا يغالط؟ لأنّه ليس عنده جواب، يعلم ابن تيميّة ـ ويعلم كلّهم ـ بأنّ الشيخين قد فرّا في أكثر من غزوة، وأنّهما لم يقتلا ولا واحداً في سبيل الله.

يقول العلاّمة الحلّي رحمه الله: «إنّ عليّاً عليه السلام قتل بسيفه الكفّار».

فيقول ابن تيميّة في جوابه: إنّ عليّاً عليه السلام قتل بسيفه الكفّار، فلا ريب أنّه لم يقتل إلاّ بعض الكفّار.

وهل قال العلاّمة الحلّي رحمه الله: إنّ عليّاً عليه السلام قتل كلّ الكفّار؟! فلا ريب أنّه لم يقتل إلاّ بعض الكفّار.

يقول ابن تيميّة: وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم.

يقول: ما منهم من أحد إلاّ قتل بسيفه طائفة من الكفّار.

فإذا سئل ابن تيميّة: أين تلك الطائفة من الكفّار الّذين قتلهم عمر؟

---

٣٢ . **منهاج السنّة**: ٨ / ٧٦.

يقول في الجواب: القتل قد يكون باليد، كما فعل علي عليه السلام، وقد يكون بالدعاء ... القتال يكون بالدعاء كما يكون باليد.

هذا نصّ عبارته ـ والله ـ راجعوا كتاب **منهاج السنّة**، فإنّه موجود[٣٣].

إذن، قَتَل عمر طائفة من الكفّار بالدعاء، ولا بأس!! وأيّ مانع من هذا؟!

وإذا سألنا ابن تيميّة عن شجاعة أبي بكر ـ أليس الشرط الثالث: الشجاعة؟ ـ يقول في الجواب بنصّ عبارته ـ بلا زيادة ونقيصة ـ :

إذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمّة شجاعة القلب، فلا ريب أنّ أبا بكر كان أشجع من عمر، وعمر أشجع من عثمان وعلي عليه السلام وطلحة والزبير ...، وكان يوم بدر مع النبي صلّى الله عليه وآله في العريش[٣٤].

إذن، تكون شجاعة أبي بكر بقوّة القلب فقط، وقد جاهد وقاتل بقوّة القلب.

فالشجاعة على قسمين، أوْ لها معنيان:

الشجاعة الّتي يفهمها كلّ عربي. ومعنى آخر يراد من الشجاعة: قوّة القلب، وأبو بكر كان قوي القلب!!.

وهكذا يجيب ابن تيميّة عن توفّر هذا الشرط في عليّ عليه السلام دون الشيخين، يجيب عن ذلك بجواب لا تجدونه في أيّ كتاب من الكتب، فيجعل عمر مقاتلاً، لكن لا باليد، بل بالدعاء، والقتال بالدعاء كالقتال باليد، ويجعل أبا بكر شجاعاً، لكن شجاعة القلب وهي المطلوبة في الأئمّة!!

وكأنّ عليّاً عليه السلام كانت عنده شجاعة البدنيّة ولم تكن عنده شجاعة قلبيّة!!

وكلّ هذا من ابن تيميّة ينفعنا في يقيننا بصحّة استدلالاتنا، وإلاّ فأيّ معنى لتفسير القتال والجهاد في سبيل الله وقتل طائفة من الكفّار بالدعاء؟

ثمّ لو كانا واجدين لقوّة القلب ـ كما يقول ابن تيميّة ـ فلماذا فرّا؟

لا ريب في أنّهما قد فرّا في أُحد، وقد روى الخبر أئمّة القوم، منهم:

١ . أبو داود الطيالسي.

٢ . ابن سعد صاحب **الطبقات الكبرى**.

٣ . أبو بكر البزّار.

٤ . الطبراني.

٥ . ابن حبّأن.

---

٣٣ . **منهاج السنّة**: ٤٨٠ ـ ٤٨٢.

٣٤ . **منهاج السنّة**: ٨ / ٧٩.

٦ . الدارقطني.

٧ . أبو نعيم الإصفهاني.

٨ . ابن عساكر الدمشقي.

٩ . الضياء المقدسي.

وغيرهم من الأئمّة الأعلام.

راجعوا **كنز العمّال**[٣٥]، لأنّ القضايا حسّاسة فأضطرّ إلى إعطاء المصدر.

أمّا في خيبر، فقد روى فرارهما:

١ . أحمد بن حنبل الشيباني.

٢ . ابن أبي شيبة.

٣ . ابن ماجة.

٤ . البزّار.

٥ . الطبري.

٦ . الطبراني.

٧ . الحاكم النيشابوري.

٨ . البيهقي.

٩ . الضياء المقدسي.

١٠ . الهيثمي.

وجماعة غيرهم.

راجعوا أيضاً **كنز العمّال**، يروي عن كلّ هؤلاء[٣٦].

وأمّا في حنين، فالّذي صبر مع رسول الله صلّى الله عليه وآله هو علي عليه السلام فقط، كما في الحديث الصحيح عن ابن عبّاس، وهذا الحديث في **المستدرك على الصحيحين**[٣٧].

---

٣٥ . **كنز العمّال**: ١٠ / ٤٢٤.

٣٦ . **كنز العمّال**: ١٠ / ٤٦١.

٣٧ . **المستدرك على الصحيحين**: ٣ / ١١١.

أمّا في الخندق، فالكلّ يعلم كلمة رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لَضربة علي في يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين»[٣٨].

أو قال صلّى الله عليه وآله: «أفضل من عبادة الأُمّة إلى يوم القيامة»[٣٩].

خاتمة المطاف

ففي من توفّرت هذه الشروط: العلم والعدالة والشجاعة؟

هذه الشروط والصفات المتّفق على ضرورة وجودها في شخص حتّى يصلح ذلك الشخص لانتخاب الناس إيّاه واختياره للإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله على مسلك الاختيار؟

هذه الشروط إنّما توفّرت في علي عليه السلام، وليست بمتوفّرة في غيره، وعلى فرض وجودها في غيره أيضاً، أعني أبا بكر وعمر، فقد أمكننا أن نعرف ـ على ضوء الأدلّة الواردة في الكتب الموثوقة المعتمدة ـ الّذي كانت تلك الصفات موجودة فيه على الوجه الأتمّ الأفضل، وقد ثبت أنّ عليّاً عليه السلام ـ على فرض وجود هذه الصفات في غيره ـ هو الأولى، فثبت أنّه الأفضل، وثبت أنّه الأحقّ، (**أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي إِلاّ أَنْ يُهْدى**)[٤٠].

إذا كان الرجل والرجلان كلاهما يجهلان المسائل; لا المسألة والمسألتين، ومسائل يحتاجها كلّ مسلم في الأحكام الشرعيّة، ويجهل الرجل ماذا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يقرأ في صلاتي الفطر والأضحى، كيف نجعل هذا الشخص قائماً مقام رسول الله صلّى الله عليه وآله، متمكّناً من إقامة الحجج والبراهين، والذبّ عن دين الله وعن شريعة سيّد المرسلين، متى ما جاءت شبهة، أو توجّهت هجمة فكريّة من خارج البلاد الإسلاميّة؟

فما لهم كيف يحكمون؟

مسألة تقدّم المفضول على الفاضل

نعم، لا مناص لمن يقول بقبح تقدّم المفضول على الفاضل كابن تيميّة[٤١]، فحينئذ لابدّ وأنْ يلتزم بإمامة علي عليه السلام.

إلاّ أنّه يضطرّ إلى تكذيب الثوابت، ولا مناص له من التكذيب، حتّى لو كان الحديث موجوداً في الصحيحين وفي غير الصحيحين من الصحاح والكتب المعتبرة بأسانيد صحيحة، لأنّ النصب والعداء لأمير المؤمنين عليه السلام

---

٣٨ . **شرح المواهب**: ٨ / ٣٧١.

٣٩ . **المستدرك على الصحيحين**: ٣ / ٣٢.

٤٠ . سورة يونس: الآية ٣٥.

٤١ . ابن تيميّة ينصُّ في أكثر من موضع من **منهاج السنّة** على قبح تقدّم المفضول على الفاضل.

يمنعه من الاعتراف بالحقّ والالتزام به، إلاّ أنّا نوضّح هذه الحقائق ونستدلّ عليها، عسى أن يرجع بعض الناس عن تقليده واتّباعه، ولا أقلّ من إقامة الحجّة، (**لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَة**)[٤٢].

نعم، هناك من يعترف بصحّة هذه الأحاديث، إلاّ أنّه ينفي قبح تقدّم المفضول على الفاضل.

فيدور الأمر عند القائلين بإمامة أبي بكر وعمر، بين نفي قبح تقدّم المفضول على الفاضل وقبول الأحاديث والآثار والأخبار هذه لصحّتها، وبين قبول قبح تقدّم المفضول على الفاضل وتكذيب هذه الأحاديث والآثار والقضايا الثابتة.

وقد مشى على الطريق الثاني ابن تيميّة، وعلى الطريق الأوّل الفضل ابن روزبهان، وكلاهما في مقام الردّ على العلاّمة الحلّي رحمه الله في استدلالاته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

فابن روزبهان يقول بعدم ضرورة كون الإمام أفضل من غيره، وأنّه لا يقبح تقدّم المفضول على الفاضل، وحكم على خلاف حكم العقلاء من الأوّلين والآخرين.

وابن تيميّة يوافق على هذا الحكم العقلي، إلاّ أنّه يكذّب الأحاديث الصحيحة ويتصرّف في معنى الشجاعة ومعنى القتل ومعنى الجهاد.

وإذا ما رجعتم إلى كتاب **المواقف** و**شرح المواقف** و**شرح المقاصد**، وغير هذه الكتب، ترونهم مضطربين، لا يعلمون ما يقولون، لا يفهمون بما يحكمون، فما لهم كيف يحكمون؟

فتارة يوافقون على قبح تقدّم المفضول على الفاضل، وهذه الأحاديث صحيحة.

وتارة يتأمّلون وكأنّهم لا يعلمون أنّ تقديم المفضول على الفاضل قبيح أو لا، ويتركون البحث على حاله.

وقد نقلت هنا عبارة كتاب **المواقف** للقاضي الإيجي، الّذي ذكر في هذه المسألة الخلاف في تقدّم المفضول وعدم تقدّم المفضول، وأنّه قبيح أو لا، وهو ساكت لا يختار أحد القولين، لأنّه لا يدري ماذا يقول؟ يبقى متحيّراً، ومضطرباً، لأنّ الأمر يدور بين الأمرين، كما ذكرت.

وإذا سألت القاضي الإيجي عن أنّ أبا بكر أفضل من علي عليه السلام أوْ لا، وتريد منه الكلام الصريح والفتوى الواضحة في هذه المسألة، والإفصاح عن رأيه؟

يقول: بأنّ الأفضليّة لا يمكننا أن ندركها ونتوصّل إليها!

ثمّ إنّ الصحابة قدّموا أبا بكر وعمر وعثمان على علي عليه السلام، وجعلوا أُولئك أفضل من علي عليه السلام، وحسن الظنّ بهم ـ أي بالصحابة ـ يقتضي أن نقول بقولهم ونوكل الأمر إلى الله سبحانه وتعالى.

وهكذا يريد الفرار من هذه المسألة، والخروج عن عهدة هذه القضيّة، وإلقاء المسؤوليّة على الصحابة.

---

٤٢ . سورة الأنفال: الآية ٤٢.

فأقول للقاضي الإيجي: إذن، لماذا أتعبت نفسك؟

لماذا بحثت عن هذه المسألة؟

ولماذا طرحت هذه القضيّة في كتابك الّذي أصبح أهمّ متن من الكتب الكلاميّة؟

وكان عليك من الأوّل أن تقول: بأنّ الصحابة كذا فعلوا، ونحن كذا نقول، وإنّا على آثارهم مقتدون، وكذلك يفعلون.

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وسيعلم الّذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون، وصلّى الله عليه سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

فهرس المصادر

١ . **القرآن الكريم.**

(الف)

٢ . **إتحاف السادة المتقين:** محمّد بن محمّد بن الحسيني الزبيدي، دار الفكر، بيروت.

٣ . **الإحكام في أُصول الأحكام:** علي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبدالرزّاق العفيفي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢.

٤ . **أساس البلاغة:** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار ومطابع الشعب، القاهرة، سنة ١٩٦٠ م.

٥ . **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** يوسف بن عبدالله النمري (ابن عبدالبرّ)، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة١٤١٢.

٦ . **أُسد الغابة:** عزّالدين ابن اثير الجزري، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٩.

٧ . **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة:** ملاّ على القاري، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦.

٨ . **أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب** عليها السلام: شمس الدين محمّد بن الجزري الشافعي، تحقيق: محمّد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامّة، سنة ١٤٠٢.

٩ . **الإمامة في أهمّ الكتب الكلامية:** السيّد علي الحسيني الميلاني، مركز الحقائق الاسلاميّة، سنة ١٤١٣.

(ب)

١٠ . **البداية والنهاية:** إسماعيل بن عمر القرشي البصري (ابن كثير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٨.

(ت)

١١ . **تاريخ الخلفاء:** جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي، الشريف الرضي، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١١.

١٢ . **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي خطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٧.

١٣ . **تاريخ جرجان:** حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني.

١٤ . **تاريخ مدينة دمشق:** علي بن الحسين بن عساكر الدمشقي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥.

١٥ . **تذكرة الحفّاظ:** شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦ . **ترجمة الإمام علي** عليه السلام **من تاريخ مدينة دمشق:** الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي الدمشقي، المعروف بابن عساكر، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٠.

١٧ . **تفسير الرازي:** محمّد بن عمر (الفخر الرازي)، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٢٠.

١٨ . **تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن):** محمّد بن جرير بن يزيد الطبري، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥.

١٩ . **تفسير الكشّاف:** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري،، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٨٥.

٢٠ . **تهذيب الآثار «مسند الإمام علي** عليه السلام**»:** أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، مطبعة المدني، مؤسسة السعودية، مصر، سنة ١٤٠٢.

٢١ . **تهذيب الأسماء واللغات:** يحيى بن شرف النووي، تخريج: مصطفى عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢ . **تهذيب الكمال:** أبو الحجّاج يوسف بن عبدالرحمان المزّي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٦.

(ج)

٢٣ . **الجامع الصغير:** جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠١.

٢٤ . **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي):** أبو عبدالله أحمد بن محمّد الأنصاري القرطبي، تحقيق وتصحيح: أحمد عبدالعليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤١٦.

٢٥ . **جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب** عليهما السلام: أبو البركات محمّد بن أحمد بن ناصر الدمشقي الباعوني، تحقيق: شيخ محمّد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الاسلامية، قم، سنة ١٤١٥.

(ح)

٢٦ . **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم أحمد بن عبدالله الإصفهاني، دار الكتاب العلميّة، بيروت، سنة ١٤١٨.

(د)

٢٧ . **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور:** جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٢١.

٢٨ . **الدرّ النظيم:** يوسف بن حاتم الشامي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

(ذ)

٢٩ . **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى:** أحمد بن عبدالله محبّ الدين الطبري، مكتبة الصحابة، جدّة الشرقيّة، مكتبة التابعين، القاهرة، سنة ١٤١٥.

(ر)

٣٠ . **الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة:** أحمد بن عبدالله محبّ الدين الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

(ز)

٣١ . **زين الفتى في شرح سورة هل أتى:** أحمد بن محمّد العاصمي، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة ١٤١٨ .

(س)

٣٢ . **سنن الترمذي:** محمّد بن عيسى الترمذي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ .

(ش)

٣٣ . **شرح المواقف في علم الكلام:** السيّد شريف الجرجاني، الشريف الرضي، قم، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٢ .

٣٤ . **شرح المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّديّة:** محمّد بن عبدالباقي الزرقاني المصري المالكي، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤١٤ .

٣٥ . **شرح نهج البلاغة:** أبو حامد محمّد بن محمّد بن أبي الحديد المعتزلي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، سنة ١٣٨٧ .

٣٦ . **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل:** عبيدالله بن أحمد الحسكاني، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١١ .

(ص)

٣٧ . **صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان:** محمّد بن حبّان التميمي البستي المعروف بابن حبّان، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٤ .

٣٨ . **الصواعق المحرقة:** أحمد بن حجر الهيتمي المكّي، تحقيق: عبدالرحمان بن عبدالله التركي وكامل محمّد خراط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧ .

(ط)

٣٩ . **الطبقات الكبرى:** محمّد بن سعد الهاشمي المعروف بابن سعد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٥ .

(ع)

٤٠ . **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري:** بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ف)

٤١ . **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٢ . **فردوس الأخبار:** شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٨ .

٤٣ . **فضائل الإمام علي** عليه السلام: احمد بن حنبل الشيباني، تحقيق السيّد عبدالعزيز الطباطبائي.

٤٤ . **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير:** محمّد بن عبدالرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة لأُولى، سنة ١٤١٥ .

(ك)

٤٥ . **كتاب الموضوعات:** أبو الفرج عبدالرحمان بن علي (ابن الجوزي)، مكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، سنة ١٣٨٦.

٤٦ . **كنز العمّال:** علي بن حسام الدين المتّقي الهندي، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٩.

(ل)

٤٧ . **لسان العرب:** جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر أدب الحوزة، سنة ١٤٠٥.

(م)

٤٨ . **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٢.

٤٩ . **المختصر في أخبار البشر:** أبو الفداء عمادالدين إسماعيل بن علي، الحسينيّة المصرية، الطبعة الأُولى.

٥٠ . **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن سلطان نور الدين محمّد القاري الهروي، دار إحياء التراث العربي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤.

٥١ . **المستدرك على الصحيحين:** محمّد بن عبدالله الحاكم النيشابوري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١.

٥٢ . **مشكاة المصابيح:** محمّد بن عبدالله الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥.

٥٣ . **المعجم الكبير:** سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، دار إحياء التراث، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤.

٥٤ . **المعيار والموازنة:** أبو جعفر الإسكافي، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٢.

٥٥ . **المفردات في غريب القرآن:** حسين بن محمّد الراغب الإصفهاني، دار القلم، دمشق، سنة ١٤١٢.

٥٦ . **مناقب علي بن أبي طالب** عليهما السلام: علي بن محمّد ابن المغازلي، دار الأضواء، سنة ١٤٢٤.

٥٧ . **المناقب:** موفّق بن أحمد بن محمّد الخوارزمي، تحقيق: شيخ محمّد باقر المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، سنة١٤١٤.

٥٨ . **منهاج السنّة النبويّة:** أحمد بن عبدالحليم بن تيميّة الحرّاني، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩.

٥٩ . **المواقف في علم الكلام:** القاضي عبدالرحمان بن أحمد عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبدالرحمان عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٧.

٦٠ . **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٦.

(ن)

٦١ . **نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين:** محمّد بن يوسف الزرندي الحنفي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الطبعة الأُولى، سنة ١٣٧٧.

(و)

٦٢ . **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين الصفدي، دار إحياء التراث، بيروت، سنة ١٤٢٠.

(ي)

٦٣ . **ينابيع المودّة لذوي القربى:** سليمان بن إبراهيم القندوزي، تحقيق: السيّد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأُسوة، الطبعة الأُولى، سنة ١٤١٦.